

# منتدى الأرض III - شمال إفريقيا والشرق الأوسط

القاهرة، 15-17 يناير/كانون الثاني 2012



"الأرض وسيادة الشعوب وتقرير المصير"

● التحالف الدولي للمونل

شبكة حقوق الأرض والسكن

بتعاون مع



**Brot**  
**für die Welt**

تسعى شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولي للموئل عبر هذه الدورة إلى البناء على ما تم من تراكم وإنجازات في الدوريتين السابقتين من منتدى الأرض في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا، في العامين السابقين 2009، 2010، واستكمال عملية الوقوف على الأبعاد الحقوقية للأرض. والغرض الرئيسي من هذا الحوار هو تدعيم عملية تطوير الخبرة المطلوبة والتعاون وسط فاعلي المجتمع المدني حول العلاقة الحيوية والمركبة لحقوق الإنسان بالأرض وإدارتها في زمن تتعدد فيه الأزمات المؤثرة على الأرض في منطقتنا. والمرحلة المخطط لها في عام 2011 لمنتدى الأرض الذي تنظمه شبكة حقوق الأرض والسكن سيتضمن اللقاء الثالث لمنتدى/ مجموعة الخبراء، فضلاً عن إعلان مشترك (بيان عن المشكلة والحلول المطروحة) حول حالة حقوق الأرض في المنطقة، وإصدار يتضمن أوراق الخبراء المشاركين، وكذلك ما وصلنا إليه من تطوير في "موسوعة الأرض" باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تعد مرجعاً ومصدراً للمعلومات على شبكة الإنترنت للمشاركين وعامة الناس.

وهذا المشروع والأنشطة المقترحة لعام 2011 تتم الجهود المبذولة من قبل المشاركين الفاعلين في منتدى الأرض على مدى العامين الماضيين، كما أنه يمثل قناة لتسيير عديد من جهود شبكة حقوق الأرض والسكن وغيرها من التشكيلات والمؤسسات المدنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتوضيح القيم الحقوقية الخاصة بالمنطقة والمرهونة بالطرق والتيارات الراهنة في استخدام الأرض، وتوزيعها، وحيازتها وإدارتها. ووضع البرنامج الخاص بالمنتدى في إطار حقوقي إنما يساعد في بلورة المفاهيم والمطالب المتصاعدة لحقوق الإنسان والمرتبطة بالأرض، والتزامات الدولة والحلول القائمة على المعايير والممارسات الدولية. وهو بدوره ما يساعد المجتمع المدني في رفع صوته في المنتديات المحلية والإقليمية والعالمية حول القضايا نفسها. كذلك، ومن الناحية التكنيكية، فإن منتدى الأرض يشجع على تحقيق كل هذا عبر تحديد وتطوير مناهج وأدوات الرصد، وتوثيق وحل مشكلات إدارة الأرض التي تسفر عن نتائج مجحفة وخطيرة في منطقتنا. فضلاً عن أن المنتدى، في دورته الثالثة، سيكون إطاراً مهنيًا احترافيًا لمناقشة الأوضاع الجديدة في المنطقة، خصوصاً ما يحدث في تونس ومصر واليمن وسوريا من تغيرات راديكالية في الأنظمة السياسية على مستويات مركزية ومحلية.

إذن، سيمثل منتدى الأرض في هذه الدورة، محاولة لتناول التراكمات والنتائج الإيجابية للدورتين السابقتين، وهو ما يمكن الأعضاء من التركيز على بضع قضايا رئيسية في بلدان بعينها. غير أننا نقترح في هذه الدورة وبمناسبة الأحداث التاريخية التي تجري في من أجل التغيير، أن نتناول بالنقاش والتحليل قضية مشتركة على مستوى المنطقة، ألا وهي "سيادة الشعوب وتقرير مصيرها".

فهذه القضية تعكس ما يجري في الواقع من سعي حثيث وطويل للشعوب في منطقتنا إلى الحرية من الطغيان والفساد والتمييز في دولهم، وكذلك الاحتلال و/أو السيطرة الأجنبية. وفي هذا الصدد، يمكننا تناول الحق في تقرير المصير من خلال ما يتعلق بالأرض، بوصفها عنصراً ومحددًا لا غنى عنه في التمتع بحزمة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تم تجاهلها وإهمالها أو انتهاكها على مر عقود. على سبيل المثال، الحق في السكن أصبح ساحة لممارسات ترتبط بسوء الإدارة والحكم، ومن ثم عانت شعوب المنطقة ولا زالت من انتهاكات جسيمة لحقهم في السكن بأبعاده المختلفة، خاصة ما يتعلق منها بالأرض والحيازة، وتخصيص الأراضي وتوزيعها، وذلك على يد الحكومات نفسها أو أطراف خارجية.

كذلك ترتبط الأرض ارتباطاً وثيقاً بالحق في المياه، والذي شهد حالة من المد والتصاعد في جملة الانتهاكات بفعل الاتجاهات الرسمية لخصخصة المياه، وشهد كذلك تحركات جماعية جديدة ومؤثرة تشمل تضمين "الحق في المياه" في دساتير بعض البلدان، وهو ما تدعو إلى تحقيقه الآن بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مصر. وبعض البلدان في المنطقة تواجه أيضاً تحديات جديدة تتعلق

بالمعاهدات طويلة المدى المرتبطة بتيارات المياه العابرة للحدود والتدابير المرتبطة بهذه المعاهدات، والتي يتقاسمها المواطنون والمجتمع المدني معاً. ومن هنا، فإن شبكة حقوق الأرض والسكن، وقواعدها الشعبية والمنتمين إليها يمكنهم أن يعززوا نمطاً من التحركات لممارسة نوع من تقرير المصير على المستوى المحلي والوطني من خلال مطالب حقوقية تتعلق بأكثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية وضرورة. ونحن نسعى لتحقيق هذا في الدورة الثالثة (2011)، تأسيساً على التوصيات التي طرحها المشاركون في الدورة الثانية، أكتوبر/تشرين الأول 2011.

ولا شك أن التحديات الدائمة في منطقة الشرق الأوسط والمفروضة على الشعوب بحكم الاحتلال الأجنبي، ومصادرة الأراضي، والمياه كأسس للحياة، ستكون قاعدة إرشادية لسبر أغوار الحالات وتحديد مطالب ومشاريع الأطراف المعنية على أرض الواقع وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. وعلى هذه الخلفية نجد من التطورات الجوهرية التي تشهدها المنطقة الآن أن المياه النادرة تشكل بعداً من أبعاد تقرير المصير للشعوب الأصلية في المنطقة، وسيادة الشعوب عموماً تمثل تيمة محرّكة لهذه الدورة من منتدى الأرض.

لقد تسببت خصصة البنية التحتية للمياه وكذلك مناهج التنمية المعيبة (مثل جمعيات مستخدمي المياه متعددة القطاعات) في تآكل الاستقلال المحلي ومن ثم أجهزت على قدرة المجتمعات الفقيرة على تحمل التكلفة في المجتمعات الريفية والزراعية، خصوصاً النساء المهمشات.<sup>1</sup>

وتقرير مصير الشعوب، على المستوى الوطني— وما يكملها من استقلالية وحكم ذاتي على المستوى المجتمعي — يعد من أهم المبادئ الأساسية واللازمة لتطبيق حقوق الإنسان، تلك المثبتة والمقننة في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.<sup>2</sup> فالأرض تمثل عنصراً جوهرياً لتقرير المصير، وكذلك للتمتع بحزمة من حقوق الإنسان، تشمل الحق في الغذاء، والسكن، والثقافة، ووسائل العيش، الخ. ففي كثير من الحالات، تعد حقوق تقرير المصير والأرض حقوق لا تتجزأ عن بعضها البعض، سواء من ناحية المفهوم أو من الناحية المنهجية، وهي حقوق مركزية وعضوية لمنهج يمكن أن يساعد وينظم التحركات، التي تشمل:

المقاضة،  
المناصرة،  
الرصد،  
التحرك الإعلامي،  
تقصي الحقائق،  
جبر الضرر،  
التوثيق،  
العدالة الانتقالية،  
التحديد الكمي للخسائر،  
حقوق التربية والتعليم،  
وضع وتحليل وإصلاح السياسات.

وهذا النهج التحليلي سيطبق في أوضاع متنوعة، سواء في ظروف:  
الحرب،  
الإصلاح،  
الصراع،

<sup>1</sup> Center for Development Services, "دراسة تحليلية عن مشاركة المرأة وفعالية دورها في إدارة روابط مستخدمي المياه في الفيوم" [Analytical Study on Women's Participation and Effective Role in the Water User Associations in al-Fayūm] (in Arabic), October 2010.

<sup>2</sup> Common Article 1 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and the International Covenant on Civil and Political Rights (1966).

الاستقرار،  
الفترات الانتقالية،  
الثورة،  
التغيرات المناخية،  
التحكم الديمغرافي،  
أو أي عناصر مجتمعة مما سبق.

وعلى اتساع المنطقة فإن كل هذه الأوضاع متحققة في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا.

### خلفية

على مدار السنوات العشر الماضية، قامت شبكة حقوق الأرض والسكن بتنفيذ عدة نشاطات مع أعضائها من المنظمات وقاعدتها من المفيدون في المنطقة دون الاقتصار على تناول "الحق في الأرض" الذي يقوم على حقوق أخرى راسخة وهي (1) الحق في السكن الملائم، (2) الحق في الغذاء، (3) الحق في الماء. ويواجه برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن والخطاب الخاص بأبعاد حقوق الإنسان للأرض في الوقت الحالي مفترق طرق استراتيجي يفرض علينا ضرورة توجيه الجهود والأنشطة في المنطقة وتحديد الأولويات والتخطيط الاستراتيجي وفق الحاجات الجديدة والقضايا الطارئة.

وتتصادف المبادرة الحالية أيضاً مع تطورات أخرى في المنطقة تشمل أنشطة ترعاها أطراف متعددة مهمة، منها:

- المبادرة التي أطلقتها عدة منظمات غير حكومية وأعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن، بدعم من شركاء دوليين، لإصدار مانيفستو (باللغتين العربية والإنجليزية) حول حقوق السكن وسياسات حل المشكلات في مصر والمنطقة بعد الأحداث الثورية 2011؛
- تطوير ونشر مؤشرات تطبيق معاهدة حقوق الإنسان لمتابعة ورصد الهدف السابع من الأهداف الإنمائية، في منتصف الطريق من حملة الألفية (2007)؛
- لجنة التمكين القانوني للفقراء، بما تقوم به من مشاورات، ودراسات قطاعية ومؤتمرات وطنية في مراحل تقدم مختلفة في مصر، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، واليمن؛
- تعبئة وتنسيق مشاركة المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا في [المنتدى الحضري العالمي](#) في دورتيه الثالثة والخامسة، وكذلك تنظيم الأحداث المعرفية والتعليمية والتشبيكية حول حقوق الأرض بالتركيز على أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط/شمال أفريقيا؛
- التدريب والتعليم حول حقوق السكن، سواء في السياق الأكاديمي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) أو في التدريبات المستمرة ضمن برنامج الشبكة للأعضاء والشركاء من المجتمع المدني عموماً؛
- المراجعات الأخيرة والقادمة لتطبيق الاتفاقات؛ إسرائيل (لجنة القضاء على التمييز العنصري)، تركيا (اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ 2008 مصر، وسوريا (اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، البحرين (لجنة حقوق الطفل) لبنان وتركيا (لجنة القضاء على التمييز العنصري)؛ 2009 البحرين ومصر وإيران والمغرب والسودان وسوريا (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)؛
- ترجمة نضالات المجتمع المدني من أجل الحق في المياه، ونشر قصص هذا النضال في الخارج وفي المنطقة، عبر إصدار ملف استعادة [الملكية العامة للمياه](#)، بالتعاون مع مؤسسة Transnational Institute الهولندية؛
- تنظيم الدورة الأولى والثانية من منتدى الأرض في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا، القاهرة؛

- تدشين منتدى الحق في المياه في المنطقة العربية، وأيضاً تعبئة المجتمع المدني حول الأبعاد الحقوقية للموارد العامة؛
  - التدريب والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير معايير وبرنامج حقوق الأرض والسكن من أجل أعضاء جدد من جبال النوبة ودارفور (السودان) والمجتمع النوبي في مصر، حيث يطرح كل طرف حلول من منظور حقوق الإنسان لقضايا الصراع على الأرض؛
  - تنسيق العمل على حالات الإخلاء القسري في مصر وتقديم المشورة المتخصصة للفاعلين في المجتمع المدني من خلال مشروع كيف يواجه الناس الإخلاء القسري، بالتعاون مع مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي Building and Social Housing Foundation، ووحدة التخطيط الإنمائي في جامعة لندن؛
  - تعبئة المجتمع المدني وفاعليه للمشاركة في منتدى الحركات الاجتماعية/ المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني، الموازي لـ قمة الغذاء والأمن الغذائي العالمية، روما، 13-17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009؛
  - تطوير ومتابعة واستضافة "موسوعة الأرض" على شبكة الإنترنت كأحد منتجات منتدى الأرض؛
  - تعبئة وإعداد نشطاء المجتمع المدني للمشاركة في الاجتماع التشاوري الإقليمي حول التوجيهات الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بخصوص الإدارة الرشيدة لحيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية" 2-4 مايو/أيار 2010، عمان، الأردن.
  - إصدار وتوزيع تقرير شبكة حقوق الأرض والسكن حول بعثة تقصي الحقائق رفيعة المستوى بعنوان جولديبرج فرصة سانحة: فرصة فن الحكم بحقوق الإنسان في إسرائيل (حلول مطروحة لتطبيق توصيات اللجنة لترتيب عملية استيطان البدو في النقب).
- وفي تدعيم الأنشطة الخاصة بالحق في الماء والسكن اللائم، وتخفيف حدة الفقر في الإطار الدولي للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المعايير ذات الصلة، وجدت شبكة حقوق الأرض والسكن علاقة حتمية بين هذه القضايا والأرض. ولا شك أن بتطبيق المعايير الأكثر رسوخاً (أي المقننة) والتعايش مع الأرض يطرح السؤال المحوري حول مصداقية وكفاءة الأدوات والأنظمة الحقوقية الموجودة فعلياً. كما أن التحديات الراهنة والناشئة عن الحرمان من الأرض، والحاجة إلى حلول تستند إلى الحقوق تقتضي مزيد من الارتقاء بما لدينا من آليات أخلاقية وقانونية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة التي ترتكب ضد الحق في الأرض وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إن هذا المنتدى المقترح يقدم فرصة نادرة لتحقيق فهم إقليمي مشترك لمناحي استخدام الأرض، ومن ثم يضع أجندة مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي لتدعيم الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك والتهميش، وكذلك الأكثر تعرضاً للانتهاك في ظل السياسات النيوليبرالية، ومناطق الصراع/الاحتلال، في دارفور، والصحراء الغربية، والأراضي الكردية، والأهواز، وفلسطين والعراق.



إن شبكة حقوق الأرض والسكن، وفي إطار عملها المعتاد مع بعض المنظمات وما تقدمه من دعم لتطويره، وجدت فجوة حقيقية بين أبرز المشكلات المتعلقة بالأرض (حتى تلك الموثقة جيداً) وبين الاهتمام العام والرسمي الموجه لتلك المشكلات. فالمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا مازال في حاجة إلى تطوير أدواته في الإلمام والتحليل لكي يلعب دوراً بناءً في إيجاد حلول بديلة.

### السياق:

في منطقة الشرق الأوسط، تعد الأرض وما يرتبط بها من ثقافة، سواء من الناحية التاريخية أو اللاشعور الجمعي للشعوب، مصدرًا لأقدم أشكال الإنتاج الإنساني والقيم الاجتماعية: الزراعة، الدين، الكرامة، التضامن الاجتماعي، الهوية الثقافية والفنون، إلخ. في الوقت نفسه، كانت الأرض موضوعًا للصراع والحروب، وحديثًا أصبحت محل صراعات ونزاعات بسبب قيمتها التبادلية وما تحتويه من موارد مثل النفط، وكأرض زراعية، وكميزة سياسية جغرافية. ولا شك في أن هناك تيارات وسياسات في هذا الإطار تقلل من المعايير وأسباب الرزق للشعوب المعتمدة على الأرض، أضف إلى ذلك ما تسببت فيه الخصخصة من نزع ملكية الفلاحين للأراضي وتركيزها في أيدي عدد قليل من الناس، وقد باءت حجة تعظيم الإنتاج في هذه الصدد بفشل كبير، وزاد من الاعتماد على الاستيراد لتعويض النقص في الأمن الغذائي.

في هذا الصدد، ثمة عوامل مؤثرة جديدة على هويات الشعوب في المنطقة ونسقهم الأخلاقي واقتصادياتهم وهذه المرة بسبب العلاقة التي تغيرت على نحو خطير مع أراضيهم. على سبيل المثال، سوء الاستخدام للسلطة المحلية والدولية، وسياسات التنمية النيوليبرالية، والإخلاءات والإزاحات، وحركة التصنيع والخصخصة المتشعبة والمتزايدة للسلع والخدمات العامة التي تقامر بمستقبل الشعوب. وهذا ما انعكس بشكل رئيس في الصراعات العرقية والحروب المدنية التي تشكل أعراض مرض التنافس العميق على الأرض.

وبالرغم من الحاجة والوظيفة الاجتماعية للأرض، فإن "الحق في الأرض" مازال مجالاً بكرًا إلى حد بعيد في أدبيات حقوق الإنسان، مقتصرًا في المقابل على مطالب شعبية للشعوب الأصلية والحركات الاجتماعية الفلاحية<sup>3</sup>، أو ربما مبتسر/مقتلص إلى بعد قانوني واحد يتعلق بالحق في الملكية.

إن المنطقة في حاجة إلى خطاب أكثر مسئولية على المستويين المحلي والدولي حول الجوانب المتعلقة بالأرض والمياه فيما يجري من صراعات في هذا الشأن. والشأن في هذا هو الإخفاق في تناول الأبعاد والتوابع المادية، واستبعاد حالات الانتقام المتركمة والتي تميز ديناميات الأقلية-الأغلبية (المهيمن-الخاضع) وبالتالي تؤدي إلى اندلاع صراعات حادة. وهذه العملية الطاحنة والتراكمية نراها في دارفور (السودان)، والأهواز (إيران)، وعبر العراق وغيرها في المنطقة. والتأخر في ملاحظة هذه الأمور والاقتصر في التعامل مع أعراض هذه الصراعات المخترمة طويلًا يفضي لا محالة إلى تحليلات تتفه/تقلل من شأنها وأثرها ومن عناصر الصراع وتعزوها إلى العنصرية، بدون تناول الأسباب المادية الفعلية. والتناول الأفضل والتقدير الأدق لهذه الأبعاد المادية للصراع يمكن أن يفضي لا محالة إلى إجراءات وقائية وعلاجية؛ حيث يصبح الحق في الأرض والموارد العامة وقتذاك شأنًا محوريًا للقضية وحل هذه الصراعات.

إن حقوق الأرض، وخاصة في سياق البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتبط لا محالة بالحق في الغذاء والحق في العمل وعدد من حقوق الإنسان الأخرى المقننة. وفي حالات كثيرة نجد الحق في الأرض مرتبطًا بهوية المجتمع، ومصدر رزقه، ومن ثم يكون سببًا رئيسًا في بقاء هذا المجتمع على قيد الحياة.<sup>4</sup>

<sup>3</sup> For example, La Via Campesina's draft "Peasant Rights Charter."

<sup>4</sup> Module 18, Land Rights, Circle of Rights, Economic, Social and Cultural Rights, at: <http://www1.umn.edu/humanrts/edumat/IHRIP/circle/modules/module18.htm>

فالصيغ الجماعية لحيازة الأرض على مستوى المنطقة تأخذ في البروز كمسألة نزاعية، في حين أن الحيازة الفردية الحرة سواء للبيت أو الأرض تعد سياسة مفضلة تتوافق والمشاريع العالمية مثل التمكين القانوني للفقراء Legal Empowerment of the Poor، والتي أصابها الإخفاق في المشاركة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكما ذكرنا، فإن المنظمات والسياسات الدولية في المجال عمومًا لا تتناول الحاجة إلى تطوير مشاركة المجتمع المدني في صياغة وتطبيق إدارة الأرض وما يرتبط بها من سياسات. فالسياسات الإنمائية السائدة سواء الدولية منها أو الوطنية وكذلك البرامج توسع في حقيقة الأمر من الفجوة هذه وتتعامل معها وفق انحياز أيديولوجي، مقترضين وبدون أية نظرة نقدية أن النمو الحضري بلا حدود أمر حتمي ساكتين بذلك على الجوانب السلبية لهذا النمط كمؤشر لأزمة وفشل في سياسات التنمية الريفية.

الاستثناء الوحيد هو عملية تطوير الخطوط التوجيهية للمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حول الحكم الرشيد في إدارة الأرض والموارد الطبيعية، والتي بدأت عام 2009. والتاريخ المقرر للدورة الثالثة من منتدى الأرض يأتي متزامنًا نوعًا ما مع المرحلة الختامية من هذه العملية، والتي تتم جهود التنسيق التي قامت بها شبكة حقوق الأرض والسكن وتسيير معطيات وإسهامات المجتمع المدني من منطقتنا ومناطق أخرى - وكذلك القاعدة الشعبية الحضرية للمجتمع المدني على مستوى العالم - في عملية المفاوضة التي تتم في 2011. وهذه الخطوط التوجيهية تشكل جزءًا مهمًا في هذه الجولة من منتدى الأرض.

وكشبكة عالمية، تسعى شبكة حقوق الأرض والسكن لاستثمار علاقاتها مع بعض المنظمات والحركات الاجتماعية المهمة مثل مؤسسة شبكة معلومات الغذاء أولاً FIAN وحركة عبر الريف Via Campesina، وبرامج الهيئة الدولية مصل الشبكة العالمية لأدوات الأرض (برنامج الأمم المتحدة للموئل البشري)، وبرنامج الموارد الوطنية لمنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أجل تطوير موقفاً جماعياً على طريق وضع معايير توضح الأبعاد الحقوقية للأرض. وهذا من شأنه أن يمكن الناس المعتمدة حياتهم على الأرض بدلاً من إضعافهم عبر انسحاب الدولة من أداء دورها والتزاماتها، من خصخصة وعسكرة للعولمة.

## ما أهمية منتدى حول حقوق الأرض الآن؟

ثمة نمط من الخصخصة وحرمان الناس والمجتمعات في الريف من الأصول الحيوية، خاصة المياه والأرض ينتشر عبر العالم. والحال لا يختلف على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط التي أصيبت فوق ذلك بمزيد من ملامح الاستعمار، والاحتلال، والاتكال، والتمييز، ومفاهيم متخلفة عن "المواطنة" والحكم. إلا أن لهذه المنطقة أيضاً خصوصيتها الثقافية التي يمكن أن تأتلف ومعايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات تعاقدية للدولة والتي إذا تطورت يمكن أن تقود نحو بدائل أكثر إنسانية وأكثر إنتاجية. هذا في الوقت الذي نجد فيه الصحافة والقيادة السياسية وكثير من مكونات المجتمع المدني حتى وقتنا هذا لم يظهر ما ينبغي من جدية في تناول الأزمة، فالمجتمعات في المنطقة في أمس الحاجة إلى مبادرات مساعدة ومؤمنة من أجل حل الأوضاع المتردية.

## الأهداف العامة:

النقاط التالية توضح الإسهامات التي يمكن لهذا المنتدى أن يشكل فرصة لبلورتها واستحضار الجهود على المستوى الدولي لطرح حلول للمشكلات التي تقف عائقاً أمام إمكانية الحصول على الأرض والمياه. فالتساقاً مع البرنامج العالمي لشبكة حقوق الإنسان، سيعمل المنتدى على:

1. تلبية الحاجة المتزايدة إلى مواجهة الخصخصة الجائرة وإشكالية انسحاب الدولة من تأدية دورها، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والسلع العامة بفعل السلطة الأخلاقية والقانونية؛
2. طرح الحاجة إلى حجج حقوقية ضد السياسات الدولية الجشعة التي تنذر بمستقبل مخيف من تقييد الحصول على الأرض والمياه ومزيد من التدهور في النظم البيئية والمناخية؛
3. إلقاء الضوء على دور الدولة والمجتمع المدني في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، خاصة ما جرى من ذلك في ظل خصخصة المياه وغياب الضمانات القانونية للحيازة.
4. تعزيز الأنشطة الجادة ومحاولات تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كإجراء لمكافحة الفقر (مثل المذكورة آنفاً)؛
5. توفير الفرص لنظام حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك هيئاته السياسية والتنفيذية لدعوة المجتمع الدولي كي يكون أكثر اتساقاً مع التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الشعوب في تقرير المصير، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد العامة وما تتضمنه من وظيفة اجتماعية؛
6. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية لتطوير معايير تتعلق بالحق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) وتطبيقها بصورة عامة؛
7. المساعدة في إنجاز مزيد من تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والماء (اتساقاً مع ما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية بل وتجاوزه إلى الأفضل وفق معطيات الواقع المتجدد)، وهو ما يشمل تطوير مؤشرات اقتصادية للتحديد الكمي لتوابع الفقر المتعمق والنتيجة عن انتهاكات حقوق الأرض والماء؛
8. تدعيم الهيئات المعنية بتطبيق معاهدات حقوق الإنسان في رصد تطبيق التزامات الدول، خاصة مع البلدان التي يحين دورها في تقديم التقارير الخاصة بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
9. تطوير مفاهيم ومناهج لتناول الانتهاكات الجسيمة لحقوق السكن والأرض كجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في سياقات محددة.

إن حقوق الأرض، وخاصة في سياق البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتبط لا محالة بالحق في الغذاء والحق في العمل وعدد من حقوق الإنسان الأخرى المقننة. وفي حالات كثيرة نجد الحق في الأرض مرتبطاً بهوية المجتمع، ومصدر رزقه، ومن ثم يكون سبباً رئيساً في بقاء هذا المجتمع على قيد الحياة.

Module 18, Land Rights, Circle of Rights, Economic, Social and Cultural Rights, at:  
<http://www1.umn.edu/humanrts/edumat/HRIP/circle/modules/module18.htm>

الأرض مورد لازم للبقاء على قيد الحياة والرزق والسكن الملائم.

يجب أن توفر الدولة فرص التوزيع المتساوي مع التأكيد على توفير الموارد اللازمة للأسر الفقيرة

يجب على الحكومات القيام بإصلاحات للأرض أينما يكون ضرورياً لضمان توزيعها العادل كسلعة عامة وحماية حقوق ملكية الأراضي للذين يعيشون عليها كمصدر للرزق وكذلك الشعوب الأصلية من جور الآخرين.

## أهداف خاصة بمنطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا:

اتساقاً مع برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن شبكة حقوق الأرض والسكن، سيتم تنظيم المنتدى المقترح بالقضايا والجهود التالي استعراضها والتي تركز على خصوصية المنطقة لطرح حلول للمشكلات الجارية والمشكلات المنظورة أمام إمكانية الحصول على الأرض والماء. واتساقاً مع برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن والأهداف العامة للنشاط والتي أشرنا إليها عاليه، فإن المنتدى إضافة إلى ذلك سيسعى إلى الإنجازات التالية والخاصة بالمنطقة:

1. تطوير الحوار حول دور الدولة والمجتمع المدني، في سياقات وطنية محددة، في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، وخاصة في ظل خصخصة المياه وغياب ضمانات حيازة الأرض؛
2. الإسهام في تشخيص الأسباب الجذرية للصراعات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية في بعض البلدان مثل دارفور، وكردستان، وتركستان، مع تحليل طبيعة السياسات التنازعية من منظور حقوق الإنسان.
3. تعزيز الأنشطة التنافسية ومساعي تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كأحد إجراءات مكافحة الفقر مع التركيز بشكل خاص على الصلات الفعلية أو المحتملة بين الجهود الجارية في بلدان الشرق الأوسط؛
4. المساعدة في مزيد من تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والماء (اتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، وما يتجاوزها من تطورات على أرض الواقع من منظور حقوقي) متضمناً ذلك، تطوير مؤشرات اقتصادية للقياس الكمي لتوابع استفحال الفقر من جراء انتهاكات حقوق الأرض والماء؛
5. ترجمة ونشر وثائق المجتمع المدني ذات الأهمية والتي تؤكد على حقوق الأرض والموارد الطبيعية، مثل إعلان ICARRD وإعلان شبكة عبر الريف LVC حول حقوق الفلاحين- والرجال والنساء، الخ.
6. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية الساعية لتطوير معايير الحق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) بالتركيز على ما يتعلق بهذا الحق من حالات إقليمية من الحرمان الجماعي كفلسطين، والعراق، والصحراء الغربية، والأهواز، ودارفور؛
7. استكشاف وتطوير المفاهيم الإسلامية البناءة والأدوات لضمان التوزيع المتساوي للأرض والماء والسلع العامة؛
8. تناول حقوق المرأة في حيازة الأرض والإرث بطرق ومناهج متعددة تستند إلى الحقوق (المعايير التقليدية، المفاهيم الإسلامية، القانون الدولي)؛
9. كشبكة عالمية متخصصة وعبر البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإقليمي، تسعى الشبكة لتنقيح أنشطتها مع الأعضاء، وخاصة ما يتعلق بمتابعة تقارير موازية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيق الملاحظات الختامية فيما يتعلق بالهيئات التعاقدية فيما يتعلق بالمغرب وإسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## المنتدى

رسخ منتدى الأرض ومنذ دورته الأولى لممارسة وصيغة أساسية للدورات اللاحقة. وهو ما أسفر عن تشكيل لجنة توجيهية، يتم الرجوع إليها في التخطيط للبرنامج وغيره من الترتيبات والتدابير المتعلقة بسير المنتدى وأنشطته على مدار العام. وهذه المجموعة الرئيسية تشمل:

1. عبد المولى إسماعيل، مصر
2. عادل بخيت، السودان
3. احمد عبد الصمد، مصر
4. بشير صقر، مصر
5. جوزيف شكلا، مصر
6. ربيع وهبه، مصر
7. رجاء الكساب، المغرب
8. سعيده القراش، تونس
9. يحيى الخوالده، الأردن

يتم تنظيم فعاليات المنتدى باللغة العربية مع توفير ترجمة باللغة الإنجليزية للضيوف الأجانب. ويتبع التصميم مسارًا متدرج من النظري العام إلى العملي الخاص، وذلك بغرض توفير الفرصة أمام المشاركين لمراجعة الأوراق التي ستطرح في المنتدى قبل الوصول إلى مكان الانعقاد، اقتصادًا للوقت وتسهيل التوصل إلى نتائج عملية.

## التوقيت

تسعى شبكة حقوق الأرض إلى عقد الدورة الثالثة من منتدى الأرض أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2011، بما يتوافق زمنيًا مع عدة أحداث محورية ومهمة لقضايا الأرض، مثل المرحلة الأخيرة من العملية التشاورية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حول التوجيهات الطوعية، خصوصًا بعد تبني الصيغة النهائية من التوجيهات. وهو ما سيجعل المنتدى بمثابة الإطار المحوري لآخر مدخلات وإسهامات المجتمع المدني في هذه العملية التي تمثل أهمية كبيرة لقضايا الحيازة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يأتي المنتدى هذا العام لاحقًا لإصدار شبكة حقوق الأرض والسكنت حول الحيازة وقضايا الأرض في القرى غير المعترف بها في النقب (إسرائيل) واستمرار دورات تدريب المدربين التي تواصل الشبكة توفيرها لأعضائها في غرب أفريقيا حول الحق في المياه والصرف الصحي.

## التييمات/الموضوعات المحورية

يجمع المنتدى بين مشاركين خبراء في إطار تيمة عامة هي "الحق في الأرض والموارد الطبيعية". وسوف تأتي التيمات مرتبطة بالعمليات الفعلية التي تتم في المنطقة وخارجها، بما في ذلك قضايا التعبير المناخي، والحكم الرشيد لحيازة الأرض، والصلة بين الأرض والحق في المياه (استعادة الملكية العامة للموارد). وفي إطار تطوير المنظور الإقليمي حول المشكلات والحلول المرجوة، فإن النقاش والتحليل حول التيمات المطروحة سيسهم في جدول أعمال البحث والمناصرة على مستوى المنطقة.

وسوف تتناول النقاشات سلسلة من الأوراق التحليلية التي سيقوم المشاركون من كل دولة بإعدادها. (وفي حالة مشاركة أكثر من فرد من دولة واحدة سيتم تقاسم المهمة على نحو تكاملي.) وفي إطار التيمة العامة، سيقوم كل بلد مشارك بإعداد عرض للوضع في ذلك البلد، يغطي أهم التطورات السائدة والمؤثرة على إمكانية الحصول على الأرض والوظائف الاجتماعية لها. ومن هنا، فإن كل ورقة مقدمة، ووفقًا للظروف الوطنية، ستضطلع بتحليل مركب من العناصر التالية:

- التهجير/الإزاحة والإخلاء (متضمنًا ذلك الهجرة الحضرية/والنزوح من الريف)؛
- التمييز والتحكم الديمغرافي؛
- خصخصة الأرض والسلع العامة؛
- التغير/التدهور البيئي والمناخي؛
- الجندر والحيازة/الإرث؛
- الصراع والاحتلال و/أو الحرب؛
- الأدوات والوسائل الفنية الإسلامية ذات الصلة؛
- أخرى.

سيكون المعيار القائم هو النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في الأرض، والسياسات التقليدية مقابل السياسات النيوليبرالية، وأيضًا حالات الصراع والاحتلال. وستشمل الدورة الثالثة من منتدى الأرض ملمحًا عمليًا، متمثلًا في تنظيم مائدة مستديرة بتوجيه الخبراء حول الإصلاح القانوني والسياسي في المنطقة، بغية تطوير أجندة مناصرة متعلقة بأهم القضايا التي سوف نناقشها في هذه المائدة المستديرة.

## المنهجية

سيكون مطلوباً من كل بلد ممثل في المنتدى تقديم عرض للبيانات والعمليات والمحصلات التي يرى المشاركون أن لها صلة بالقضايا السائدة في ذلك البلد. وهو ما سيتطلب بيانات لحقائق نظرية ومادية ترتبط بحقوق الأرض، واضعين في عين الاعتبار:

- الملامح الجغرافية، والسياسية والاقتصادية للبلد وخصوصاً في ارتباطها بالأرض؛
  - الالتزامات التعاقدية وفق معاهدات واتفاقات حقوق الإنسان الموقع عليها البلد؛
  - الأطر الدستورية والقانونية،
  - الفقر ونزع الملكية،<sup>5</sup>
  - الفقر والتهجير،
  - مسارات وتوابع خصخصة الأرض والماء في السياق الريفي،
  - حقوق الأرض كعامل في أسباب وحل الصراعات،
  - مكانة نظم الحيازة التقليدية،
  - أشكال وأنماط التمييز،
  - الاهتمام بإيجابيات الخصوصية الثقافية في المنطقة ومن بينها المفاهيم الإسلامية للوظائف الاجتماعية للأرض والماء،
  - المساواة بين الجنسين في الحيازة (الملكية، والإرث، إلخ)، والحصول على الأرض والمياه والموارد العامة وإدارتها.
- تتضمن كل ورقة مكوناً استراتيجياً يستند إلى التحرك العملي، وهو ما سيبدأ بتقرير حول وضع الحملات والمبادرات الجارية على مستويات مختلفة، تشمل:
- أولاً على المستوى متعدد الأطراف:
    - حملات الحضر العالمية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)،
    - حملة مدن بلا مناطق فقيرة
    - التقدم المتحقق على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية
    - الخطوط التوجيهية الطوعية حول الإدارة المسؤولة في إدارة حيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية،
    - الشبكة العالمية لأدوات الأرض
    - برامج ومشاريع أخرى متعددة الأطراف وبين الحكومات وبعضها البعض.

- ثانياً على المستوى الوطني:
  - الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تنبثق عن عمليات وتحركات ثورية،
  - خطط وطنية للتحرك من أجل حقوق الإنسان،
  - لجان الأرض،
  - اتحادات الفلاحين الجديدة،
  - آليات العدالة الانتقالية، متضمنة جبر الضرر،
  - حملات أخرى على المستوى الوطني.

- ثالثاً على مستوى المجتمع المدني:
  - "ميثاق حقوق الفلاحين" لحركة عبر الريف La Via Campesina،
  - ميثاق وحملة "الحق في المدينة"،

<sup>5</sup> The forum would be less concerned with circumstances or policies leading to dispossession of the wealthy.

- مشاركة منظمات المجتمع المدني في الخطوط التوجيهية لمنظمة الفاو حول إدارة حيازة الأرض والموارد الطبيعية،
- المنتدى الاجتماعي بالتركيز على حقوق الأرض والماء،
- عمليات الإصلاح الوطني القانوني والزراعي والدستوري،
- آليات جديد للمشاركة من واقع السياق الثوري في المنطقة وعمليات الإصلاح.

وأخيراً، يقوم الخبير/ة المؤلف/ة بعرض توصيات من أجل مزيد من التحركات التصحيحية التي ينبغي الشروع في تطبيقها (وتطوير) الإطار الحقوقي لضمان المساواة في استخدام الأرض نحو أقصى ما يمكن من وظائفها الاجتماعية. وينبغي توجيه هذه التوصيات إلى أصحاب الواجب (الدولة) والأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني المشارك في المنتدى:

- الحكومة (الجهات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)؛
- الهيئات متعددة الأطراف؛
- نظام حقوق الإنسان، متضمناً الهيئات السياسية والقانونية والتطبيقية (لرصد تطبيق المعاهدات)؛
- العمليات والهيئات القضائية؛
- الجهات المانحة والتنمية؛
- المجتمع المدني.

وبعرض عقد المنتدى في ديسمبر/كانون الأول 2011، تقترح شبكة حقوق الأرض والسكن أن يتم إتمام وإرسال الورقة المشاركة منتصف نوفمبر/تشرين الثاني. وسوف يقوم المحرر بتجميع الأوراق ويتم توزيع الأوراق جميعها على المشاركين.

#### برنامج المنتدى

بناء على مضمون أوراق المشاركين، سيتم تنظيم منتدى الأرض وفقاً لمجموعات إقليمية أو حسب موضوعات بعينها، وذلك على النحو التالي:

#### المجموعات الإقليمية:

يستمتع المشاركون في المنتدى ويناقشون ملخصات أوراق تقويم الموقف التي يقدمها الخبراء عن كل بلد ممثل في المنتدى، تقدم بصيغة العرض من المنصة قبل فتح النقاش. وسوف يتم تنظيم الهيئات المحاضرة وتصنيفها إلى مناطق فرعية للبلدان الممثلة، وفقاً للملامح الجغرافية. على سبيل المثال، الهيئة التحليلية سوف تتضمن المنصات التالية:

- المجموعة النيلية (مصر، السودان)؛
- المجموعة المغاربية (الجزائر، موريتانيا، المغرب، تونس، الصحراء الغربية)؛
- الشرق الأوسط (الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا، العراق)؛
- المجموعة الخليجية (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات، اليمن)؛
- مجموعة الصراع والاحتلال والحروب (الأهواز، والمناطق الكردية، والعراق، والسودان [دارفور والمنطقة الجنوبية]، والصحراء الغربية، وقبرص، وفلسطين، وغيرها.

باستثناء المجموعة الأخيرة، ستركز العروض المقدمة والمناقشات على التيمات/الموضوعات والتيارات المشتركة المعهودة في البلدان التي تشترك في المناطق الجغرافية. حيث تركز مجموعة الصراع والاحتلال والحروب، بطبيعة الحال، على الخبرات المشتركة بين البلدان المعنية فيما يتعلق بجذور الصراع والحلول المقترحة، خاصة فيما يتعلق بالأرض.

والغرض من هذه المناقشات المعدة والمفتوحة هو تقديم الفرصة لأسئلة عملية وعائد حيوي للأوراق المقدمة عن الوضع في الدولة والتي ستكون قد تم مراجعتها مقدماً قبل انعقاد المنتدى. وهذا ما يوفر أيضاً إطاراً لتنظيم قضايا معقدة بطريقة يمكن بها إدارة تلك القضايا، وكذلك فرصة للنقد البناء للأوراق من أجل إعدادها كنسخ نهائية قابلة للنشر. هذا علاوة على ما تتيحه هذه العملية من إجراء ما هو مطلوب من تحليل مقارنة عبر الحدود وعبر المناطق الجغرافية بغرض التقدم بالمناقشة صوب مزيد من التنفيذ الاستراتيجي في ورش العمل المقسمة أيضاً حسب الموضوعات والتي تلي مرحلة تقديم الأوراق.

#### ورش العمل حسب الموضوعات

تتيح هذه الورش فرصة النقاش والتبادل الاستراتيجي الذي يربط المشاركين باهتمامهم وأنشطتهم المنظورة عبر المناطق الجغرافية، ولكن على أساس التخصصات والمصالح المشتركة التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة. وسوف ترتبط الموضوعات المطروحة في ورش العمل بتلك الموضوعات العامة الرئيسية التي ذكرناها آنفاً:

- الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حول الإدارة المسئولة في إدارة حيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية،
- التهجير/الإزاحة والإخلاء (متضمناً ذلك الهجرة الحضرية/والنزوح من الريف)؛
- التمييز والتحكم الديمغرافي؛
- التغير/التدهور البيئي والمناخي؛
- خصخصة الأرض والسلع العامة؛
- الصراع والاحتلال و/أو الحرب؛
- الجندر والحيازة/الإرث؛
- الأدوات والوسائل الفنية الإسلامية ذات الصلة؛
- إصلاح الأراضي؛

وسوف يتم تيسير ورشة العمل وفق معايير التخطيط الاستراتيجي وما يتعلق به من وسائل فنية، وذلك بغرض استخلاص المحصلة والالتزامات الأكثر عملية في سبيل تحرك مشترك على مستوى المنطقة.

#### ورش التخطيط الاستراتيجي

تتضمن الدورة الثالثة لمنتدى الأرض ملمحاً استراتيجياً خاصاً في شكل دائرة مستديرة موجهة من الخبراء في الإصلاح القانوني والسياسي. وسوف يستلزم ذلك تحديد الخبراء المتخصصين في هذا المجال ممن يستطيعون التحدث حول التركيبة العملية للتحرك المدني، والإصلاح القانوني وتحليل السياسات في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا. والهدف الأساسي من هذه الجلسة هو تطوير المزيد من أعمال البحث والمناقشة.

#### الجلسة الأخيرة

في عودة مرة أخرى للجلسات، تفوك مجموعات ورش العمل بالاجتماع ثانية للتشارك في النتائج وإعلان الالتزامات الخاصة بالعمل/التحرك الذي سيقومون به. ولهذا التمرين هدفين:

1. إعلام المشاركين بالتطورات في المجالات الأخرى حول إنجازات زملائهم في المنتدى؛
2. ربط القضايا ذات الصلة والقاطعة للحدود بطرق عملية وتبادلية لا تخلو من التدعيم والتأزر.

#### الجوانب الإعلامية/المؤتمر الصحفي

يخرج المؤتمر ببيان مشترك حول الأبعاد الحقوقية للماء والأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويكون هذا البيان الوسيلة الرئيسية لمؤتمر صحفي بهدف نشر وإعلان القضايا وتدشين مرحلة

جديدة من التحوار الإقليمي والعمل المشترك نحو حل المشكلة في القضايا الأساسية والمهملة التي تؤثر في الأرض، والموارد الطبيعية، وبالتالي على جميع المجتمعات في المنطقة.

## المشاركون

يركز المنتدى على حقوق الأرض والقضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالأرض. ومع ذلك يسعى المنتدى لدعوة ممثلين عن الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية والمؤسسات الدولية كمصادر مهمة لتوفير مقومان نقاش مفتوح متنوع ومثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسوف تكون مشاركة هذه التنظيمات وإسهاماتها مهمة قبل وأثناء وبعد فعاليات المنتدى.

## المخرجات

صمم هذا المشروع كي يكون من العوامل المساعدة على إنتاج مخرجات مستقبلية، فالمنتدى في حد ذاته يقدم محصلات ملموسة وأخرى غير ملموسة. وسوف تأخذ المخرجات المادية شكل التوثيق والتحليل والتي ستظهر في النهاية في شكل منقح بالاعتماد على جلسات المنتدى. وسوف تشمل هذه المخرجات:

1. تقارير مبدئية للأوضاع في البلدان المشاركة،
2. النسخة الإلكترونية من [موسوعة الأرض](#) المنقحة والمتابعة دائماً لأحدث المعلومات والتحركات والأخبار المتعلقة بقضايا الأرض المتضمنة في المنتدى،
3. بحث إقليمي استراتيجي وخطة جماعية،
4. بيان جماعي حول أوضاع الأرض وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا،
5. ترجمات عربية للوثائق الدولية الجوهرية للمجتمع المدني،
6. تقرير منشور حول المؤتمر يشمل تقارير الوضع في البلدان، وفعاليات المنتدى، والخطط الاستراتيجية والإعلان،
7. خطة استراتيجية بالالتزامات بمزيد من التعاون وأنشطة جديدة،
8. مزيد من المدخلات للأدوات البحثية الموجودة بالفعل في شبكة حقوق الأرض والسكن، مثل [قاعدة بيانات الانتهاكات](#)، ونشرة [أحوال الأرض الإلكترونية](#).

## قيم مضافة، مخرجات غير مباشرة وأنشطة متابعة

من المتصور أن تمتد آثار المنتدى إلى ما بعد انقضاء فعالياته، حيث يعمل كإطار تنظيمي، ويكون بمثابة الخطوة الأولى في عملية طويلة من النقاش العام وتصحيح السياسات. والأنشطة غير المباشرة (غير مستهدفة تمويلها هنا) ستتخذ شكلين:

1. تطوير ومتابعة وتحديث نشرة "أحوال الأرض" باللغتين العربية والإنجليزية لتكون مجالاً لمنظمات ونشطاء المجتمع المدني الذين يعملون من أجل حقوق الأرض لخلق و/أو تعبئة الرأي العام والحركات الاجتماعية في تدعيم حقوق الأرض؛
2. ربط منتدى الأرض بالأنشطة ذات الصلة على المستوى الإقليمي، وخصوصاً مشروح فضاءات حقوق الإنسان في أفريقيا والذي تدعمه مؤسسة فورد، والذي يشارك المنسق الدولي لشبكة حقوق الأرض والسكن في اللجنة التوجيهية الخاصة بالمشروع.

1. عبر طرح أهمية بذل مزيد من الجهود، سيوفر المنتدى وبطريقة مقنعة الأرضية لانطلاق مزيد من الأنشطة الأكثر تحديداً من قبل المشاركين وغيرهم، متضمناً ذلك البحث والحملات المطلوبة على المستوى المحلي والوطني من أجل التشارك وإضفاء الصبغة الاجتماعية على القيم والحلول المنظورة للقضايا المطروحة في المنتدى وما يليه من نقاش (في نشرة/حوال الأرض أو منتديات أخرى). وسوف تتناول أنشطة المتابعة:

- تدهور الأراضي الزراعية،
- دور الدولة في إدارة وتوزيع الأراضي وفق نظام قانوني عادل،
- تقويم الأدوات الموجودة ولأي مدى نحتاج إلى أدوات جديدة لتقدير وضع الضحايا والفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك وإمكانية تمكينهم،
- الأدوات والمبادئ الإسلامية التي تضمن إمكانية الحصول المتساوي على الأرض، مع التشديد على الأشخاص والجماعات المهمشة والأكثر تعرضاً للانتهاك.

## ● شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل

التحالف الدولي للموئل، حركة دولية مستقلة غير هادفة للربح تتكون من أكثر من 450 عضو يعملون في مجال المستوطنات البشرية. يتكون الأعضاء من منظمات غير حكومية، منظمات مجتمعية، هيئات بحثية وأكاديمية، منظمات المجتمع المدني، وأشخاص من 80 دولة في الشمال والجنوب، يكرسون جميعاً أنفسهم من أجل التعاون لإعمال الحق في السكن الملائم للجميع. وتتم إدارة أنشطة التحالف من خلال الهياكل التالية:

- ❖ شبكة المرأة والمأوى،
- ❖ شبكة حقوق الأرض والسكن،
- ❖ شبكة الموئل والبيئة المستدامة،
- ❖ مجموعة العمل للإنتاج الاجتماعي،
- ❖ مجموعة العمل لتمويل السكن وتعبئة الموارد.

### أهداف شبكة حقوق الأرض والسكن

يتشارك أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن مع التحالف الدولي للموئل في مجموعة من الأهداف تشكل وترتبط التزام شبكة حقوق الأرض والسكن نحو المجتمعات التي تناضل من أجل توفير السكن وتأمينه وتحسين ظروف السكن الخاصة بها. وتسعى شبكة حقوق الأرض والسكن إلى الدفاع عن، الاعتراف، حماية والتطبيق الكامل لحق كل فرد في كل مكان في الحصول على مكان آمن يحيا فيه في سلام وكرامة وذلك من خلال:

- ❖ تشجيع الوعي العام بمشاكل المستوطنات البشرية واحتياجاتها على المستوى العالمي،
- ❖ التعاون مع كيانات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتطوير ومراقبة معايير الحق في السكن الملائم بالإضافة، إلى إيضاح التزامات الدول الخاصة باحترام وحماية وترويج وإعمال الحق،
- ❖ حماية حقوق عديمي المأوى والفقراء والذين يعانون من وجود سكن غير ملائم،
- ❖ التمسك بالحماية القانونية للحق في السكن الملائم كخطوة أولى لدعم المجتمعات التي تسعى إلى إيجاد حلول، للمشكلات السكنية بما في ذلك الإنتاج الاجتماعي والوسائل العملية الأخرى لإعمال هذا الحق،
- ❖ توفير قاعدة مشتركة للمجتمعات عبر الشبكة لتكوين والاشتراك في استراتيجيات حل المشكلات من خلال الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المستوطنات البشرية،
- ❖ الدفاع عنهم وتمثيلهم في المنتديات الدولية.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، تشمل خدمات عضوية شبكة حقوق الأرض والسكن ما يلي:

- ❖ بناء تعاون محلي وإقليمي ودولي بين الأعضاء لتكوين حملات فعالة ومؤثرة للحق في السكن،
- ❖ تطوير الموارد البشرية والتعليم والتدريب على حقوق الإنسان،
- ❖ تنمية مهارات وفرص التمثيل الذاتي،
- ❖ الأبحاث والمنشورات،
- ❖ تبادل وتوزيع خبرات الأعضاء والاستراتيجيات وأفضل الممارسات،
- ❖ الدفاع عن الضحايا بالنيابة عنهم،
- ❖ تطوير الأدوات والتقنيات للمراقبة الفعالة للحق في السكن،
- ❖ التحركات العاجلة ضد الإخلاء القسري والانتهاكات الأخرى.

للحصول على مزيد من المعلومات وللانضمام لعضوية شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل: [www.hlrn.org](http://www.hlrn.org) [www.hic-mena.org](http://www.hic-mena.org) • [www.hic-net.org](http://www.hic-net.org)